

المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد النظام الضريبي في ليبيا (تقييم واصلاح)



سرت 17 مايو 2025م

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبو مدينة

أ.د. الطيب محمد القبلي

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025 هـ

تحرير

أ.د. حسين مسعود أبومدين

أ.د. الطيب محمد القبي

المراجعة اللغوية

د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025 م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد

النظام الضريبي في ليبيا

(تقييم وإصلاح)

سرت 17 مايو 2025

الوكالة الليبية للتقييم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 290 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك 5-65-891-9959-978 ISBN

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والإسـنـشـارـات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتَذْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبلي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح النائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. سعاد عياش علي معرف

رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي د. محمود جمعة المجدوب

أعضاء اللجنة التحضيرية

أ. مصباح مفتاح الدليو	أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عبدالباسط اهلal الدبار
علي مصطفى مكادة	سفيان سالم الشعالي
خالد جمعة مهلهل	خالد محمد درياق

المحتويات

الصفحة	العنوان
3	كلمة رئيس الجامعة أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
4	كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي
5	كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب
6	كلمة رئيس اللجنة العلمية د. سعاد عياش علي امعرف
34 - 7	أثر التحول الرقمي في تحسين التحصيل الضريبي دراسة ميدانية في مكتب مصلحة ضرائب مصراتة أ. سرور بشير علي الطويل أ. امباركة محمد سالم محمد
48 - 35	تقييم مؤشرات الاداء الضريبي في ليبيا للفترة من (1980 - 2020) أ. حليلة لزهو السماع
78 - 49	دور التحول الرقمي كآلية للحد من التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب بمدينة بنغازي/ دراسة ميدانية د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح أ. ناصر امراجع إدريس الفارسي
102 - 79	معوقات تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني في الإدارة الضريبية الليبية دراسة حالة: إدارة الضرائب بمدينة زليتن ومسلاتة د. ناصر ميلاد بن يونس د. عبد الفتاح محمد كرزيمه
126 - 103	تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة العمليات الضريبية دراسة حالة - الإدارة الرئيسية بمصلحة الضرائب الليبية أ. عبد السلام محمد عبد الكريم

المحتويات

الصفحة	العنوان
154-127	مدى أهمية الإصلاح الضريبي لتحسين جباية الإيرادات الضريبية في ليبيا دراسة ميدانية على إدارة الضرائب بالمرقب وزليتن د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعة المحجوب
180-155	دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في ضمان الالتزام بالقوانين الضريبية أ. نحوي رمضان خليفة اعبوده أ. ليلى مولود أحمد الكار
208-181	أثر التغيرات في قوانين ضرائب الدخل على تمويل الإيرادات غير النفطية في ليبيا، دراسة تطبيقية عن الفترة 1973 – 2023 أ.د. أكرم علي محمد زويي أ. ملاك عاشور أمينسي العديلي أ. وردة نصر فرج صداقة
228-209	الثبات التشريعي للضريبة في ليبيا ودوره في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أ. خليفة محمد علي إمطير أ. الصديق محمد علي القبي
252-229	الإيرادات الضريبية وإسهامها في الميزانية العامة للدولة الليبية دراسة تحليلية مقارنة من منظور محاسبي خلال المدة (2015 – 2024) د. سعاد عياش علي امعرف د. أبو القاسم محمود أبو ستالة
288-253	الاستقامة التنظيمية في ضوء بعض المتغيرات الشخصية والوظيفية دراسة ميدانية على الموظفين في إدارتي مصلحة الضرائب دونة والجبل الأخضر أ.د. وائل محمد جبريل أ. خالد حسين دخيل
318-289	الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في تمويل الميزانية العامة وتغطية الإنفاق العام في ليبيا، دراسة تطبيقية على الإيرادات الضريبية خلال الفترة 2010م – 2024م. د. خالد عبد الواحد النخاط علي سعد البرداح
340-319	تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا د. صقر حمد الجلياني أ. د عبد العزيز علي صداقة د. أحمد نصيب الصويديق
360-341	قياس العلاقة بين إيرادات الضرائب والنمو الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2023) د. محمد عمر الشويرف د. نجاح الطاهر البيصاص د. عبد الله رجب الفاضلي د. جمعة فرحات عقيل

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام،
وبمجال الدراسات الاقتصادية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد
تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الرابع، والذي يهدف إلى تقييم وإصلاح نظام الضرائب في
ليبيا ..

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء
القطاعات الانتاجية والخدمية.

وختاماً.. نود أن نعبر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في
فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيمة دوراً كبيراً في إنجاح هذا الحدث
العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ.د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم البشرية سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. يسعدنا ويشرفنا أن نقدم بين أيديكم هذا الإصدار العلمي الذي يؤثّق أعمال المؤتمر العلمي الذي نظّمته كلية الاقتصاد بجامعة سرت تحت عنوان: “النظام الضريبي في ليبيا: تقييم وإصلاح”، والذي يُمثّل ثمرة جهد أكاديمي مشترك ساهم فيه نخبة من الباحثين والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والمالية العامة والتشريعات الضريبية، وجاء هذا المؤتمر استجابةً لحاجة ملحة لتقييم واقع النظام الضريبي في ليبيا، واستشراف سبل إصلاحه وتطويره بما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة والتحديات الاقتصادية التي تمرّ بها البلاد. وناقشت الأوراق العلمية المقدمة طيفاً واسعاً من القضايا، من بينها فعالية السياسات الضريبية، وسبل تحسين الامتثال الضريبي، والعدالة في توزيع العبء الضريبي، ودور التكنولوجيا في تحديث الإدارة الضريبية. وإصدار هذا الكتاب لا يُمثّل فقط توثيقاً علمياً لأعمال المؤتمر، بل يُعدّ مرجعاً مهماً لصناع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي يُسهم في تعزيز الحوار الوطني حول أحد أهم مكونات السياسة المالية في الدولة. ونتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكل الباحثين المشاركين، وللجنة العلمية والتحضيرية، ولكل من ساهم في إنجاح هذا الحدث العلمي، ونأمل أن يشكّل هذا العمل خطوة فعّالة نحو نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة في ليبيا.

وفقنا الله جميعاً لِمَا فيه خير جامعتنا ووطننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...
تحية طيبة وبعد ..

تشرفت كلية الاقتصاد بكافة مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب باعتراز كبير أن أقامت مؤتمرها العلمي الدولي الرابع في 17-05-2025م إذ احتضن هذا المؤتمر نخبة من البحوث والخبراء في المجال الضريبي والمجالات المرتبطة به. وانطلاقاً من الدور المنوط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات والنشاطات العلمية وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال ودعمًا للبيئة المجتمعية تعلن الكلية عن افتتاح فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والموسم بعنوان:

النظام الضريبي في ليبيا (تقييم وإصلاح)

حيث انبثقت فكرة هذا المؤتمر من الواقع الذي نعايشه منذ سنوات والمستمر إلى يومنا هذا والمتعلق بالنظام الضريبي، والذي يُعدّ من القطاعات المهمة للدول، وكذلك التغييرات والأزمات والقوانين المنظّمة للعمل الضريبي.

وأخيرًا يسرني في هذه اللحظات أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في سبيل أن يظهر هذا المؤتمر بالشكل اللائق والمشرف.

وختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي الباحثين كل باسمه وصفته من كل المدن والجامعات الليبية، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي مفتاح التائب

عميد كلية الاقتصاد ورئيس المؤتمر

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم تظل قضية الإصلاح الضريبي إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في ليبيا، حيث يواجه النظام الضريبي تحديات معقدة تتطلب تقييماً شاملاً وإصلاحاً مستداماً يضمن التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ويأتي انعقاد المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد تحت شعار "تقييم وإصلاح" ليكون منصة علمية رصينة تجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين، بهدف تحليل واقع النظام الضريبي الليبي واستشراف آفاق تطويره بما يتماشى مع المستحدثات الإقليمية والدولية. فهذا المؤتمر يمثل فرصة مهمة لمناقشة الرؤى المستقبلية التي تسهم في تعزيز فعالية النظام الضريبي وتحسين أدائه، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصت اللجنة العلمية على انتقاء أوراق بحثية تتميز بالدقة الأكاديمية والموضوعية العلمية، حيث تناول القضايا الجوهرية المرتبطة بالنظام الضريبي، وتسلط الضوء على الحلول المبتكرة والممارسات الناجحة التي يمكن تطبيقها لإصلاح المنظومة الضريبية الليبية. فالنظام الضريبي لا يقتصر دوره على تحصيل الإيرادات فحسب، بل يُعدّ أحد الدعائم الرئيسة للسياسات المالية والاقتصادية، ويشكّل أداة فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطن.

وإننا على يقين أنّ النقاشات العلمية والأفكار المطروحة في هذا المؤتمر ستسهم في صياغة خارطة طريق واضحة للإصلاح الضريبي، وتقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تعزز من كفاءة النظام وشفافيته، وتدعم بيئة الأعمال، وتحقق العدالة الضريبية المنشودة.

وفي الختام، نتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في تنظيم هذا الحدث العلمي، ولكافة الباحثين المشاركين في إثراء النقاش العلمي بجهودهم وأفكارهم القيمة. ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لتحقيق أهداف هذا المؤتمر، وأن يكون محطة انطلاق نحو بناء نظام ضريبي عصري يسهم في نهضة ليبيا الاقتصادية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. سعاد عياش علي امعرف
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

تحليل دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين في العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية: دراسة قياسية لحالة ليبيا

د. أحمد نصيب الصويدي

كلية الاقتصاد، جامعة طبرق

ahmedalsuweediq@gmail.com

أ. د عبد العزيز علي صداقة

كلية الاقتصاد – جامعة طبرق

Sadaga1979@gmail.com

د. صقر حمد الجباني

كلية الاقتصاد، جامعة درنة

s.elgiabni@uod.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس دوال الاستجابة النبضية (الدفعية) وتجزئة مكونات التباين في العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة 1973-2023م، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي عن طريق أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) مع إجراء اختبار السببية. وباستخدام أنموذج الانحدار الذاتي تم إجراء اختبار الاستجابة النبضية، وتجزئة التباين لفترة عشرة سنوات؛ وذلك للتعرف على أثر الصدمات العشوائية على متغيري الدراسة وتحديد السلوك الديناميكي لك منهما. الكلمات المفتاحية: الإيرادات الضريبية، الإنفاق العام، دوال الاستجابة النبضية، تجزئة التباين، ليبيا.

Impulse Response Function Analysis and Variance Decomposition in the Relationship between Public Spending and Tax Revenues: An Econometric Study of the Case of Libya.

Sager Hamad Eljiabani

University of Derna- Faculty of Economics- Department of Economics.

s.elgiabni@uod.edu.ly

Abdulaziz sadaga

Tobruk University-Faculty of Economics and Political Science-Department of Economics

Sadaga1979@gmail.com

Ahmed Alsweediq

Tobruk University-Faculty of Economics and Political Science-Department of Economics

ahmedalsuweediq@gmail.com

Abstract

The study aimed to analyze and measure the impulse response functions and decompose the variance components in the relationship between tax revenues and public spending in Libya during the period 1973–2023.

The study employed a quantitative econometric approach using the Vector Autoregression (VAR) model, along with a causality test. Using the VAR model, impulse response analysis and variance decomposition were conducted over a ten-year period to identify the impact of random shocks on the two study variables and to determine their dynamic behavior.

Keywords: Tax Revenues, Public Spending, Impulse Response Functions, Variance Decomposition, Libya

المقدمة:

تشكّل الإيرادات الضريبية والنفقات العامة عنصرين أساسيين في السياسة المالية لأي دولة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بينهما التوجهات الاقتصادية والمالية للحكومات. وتُعدّ العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام من القضايا الجوهرية في الاقتصاد الكلي، لِمَا لها من انعكاسات مباشرة على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وتزداد أهمية هذه العلاقة في الدول الريعية مثل ليبيا، حيث تشكّل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الإيرادات العامة، وبنسبة تفوق 90%، مما يُضعف من فعالية النظام الضريبي وقدرته على تمويل الإنفاق العام.

ومساهمة الإيرادات النفطية في ليبيا في النصيب الأكبر من تمويل الميزانية العامة جعل الحكومة لا تولي الاهتمام الكافي بالإيرادات الأخرى غير النفطية، ولا سيما الإيرادات الضريبية وهذه السمة الغالبة في معظم الاقتصادات الريعية مثل الاقتصاد الليبي حيث تحتكر الدولة مورد النفط والذي تتأتى منه الإيرادات التي تغنيها عن تحصيل الإيرادات الضريبية من القطاع الخاص وتوسيع القاعدة الضريبية.

وتشمل الإيرادات الضريبية في ليبيا على كل من الضرائب المباشرة وعلى رأسها ضرائب الدخل، والضرائب غير المباشرة وعلى رأسها الرسوم الجمركية وإيرادات الاحتكار. وعليه وباعتماد ليبيا بشكل كبير على الإيرادات النفطية في تمويل نفقاتها العامة تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية (الإيرادات غير النفطية) والإنفاق العام لمعرفة مدى استدامة السياسة المالية العامة في الاقتصاد الليبي وذلك خلال الفترة 1973-2023م.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة للإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة فإنّ الاقتصاد الليبي يعاني من هيمنة الإيرادات النفطية، مما يجعل الإيرادات الضريبية غير النفطية محدودة التأثير، لذلك تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: كيف تتأثر استجابة كل من الإيرادات الضريبية والإنفاق العام بالصدمات الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- قياس العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام في ليبيا خلال الفترة 1973-2023.

2- تحليل دوال الاستجابة النبضية (Impulse Response Functions) وتجزئة مكونات التباين (Variance Decomposition) بين متغيري الدراسة لمعرفة السلوك الديناميكي لكل منهما.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في تقديم فهم أعمق للعلاقة بين السياسات المالية في ليبيا، لا سيما في ظل التقلبات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال العقود الخمسة الماضية.

كما تكمن أهمية الدراسة في تقديم تحليل كمي باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي، مما يساعد في فهم أفضل لطبيعة العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام في ليبيا، ويسهم في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بدراسة العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام في الاقتصادات الريعية مثل ليبيا مما يقدم رؤية حول مدى اعتماد الموازنة العامة في ليبيا على الإيرادات الضريبية غير النفطية ويساعد صانعي السياسات في اتخاذ قرارات أكثر فعالية تستند إلى تحليل علمي رصين بتحديد أولويات الإنفاق العام وضرورة تنويع الإيرادات بتنفيذ النظام الضريبي لضمان استدامة المالية العامة.

منهجية ومتغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي بواسطة نموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regressiv) (VAR)، حيث تعتمد الدراسة على تحليل سلاسل زمنية لمتغيري الدراسة الإنفاق العام (Government Expenditures) والإيرادات الضريبية (TAX Revenues) باستخدام نموذج (VAR). كما سيتم استخدام اختبار السببية لجراجر للتعرف على اتجاه التأثير بين متغيري الدراسة، ودوال الاستجابة النبضية لتحديد أثر الصدمات، وتجزئة مكونات التباين لتحديد مساهمة كل متغير في تفسير تباين الآخر.

وتحصل الباحثان على متغير الدراسة الإنفاق العام والذي يشمل كل من المرتبات، والنفقات التشغيلية، ونفقات التحول، والدعم من قاعدة بيانات مركز البحوث الاقتصادية -

بنغازي، والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، وسيتم خلال الدراسة هذا المتغير بالرمز (G).

أما متغير الدراسة الإيرادات الضريبية فيشمل كل من إجمالي الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وتحصل الباحثان على بيانات هذا المتغير من قاعدة بيانات مركز البحوث العلوم الاقتصادية - بنغازي. وسيتم لهذا المتغير خلال الدراسة بالرمز (TAX). واشتملت الحدود الزمنية للدراسة الفترة 1973-2023م.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية منها دراسات عربية وأخرى دراسات أجنبية سيتم عرضها بالترتيب الزمني كما يأتي:

- تناولت دراسة (سليمان، وآخرون، 2024) الإطار العام لكل من الأثر الضريبي وعجز الموازنة العامة للدولة في مصر والسودان باعتبار أنّ الضرائب من أهم الموارد التي تساهم في تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، كذلك استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة لربط الجانب النظري بالواقع التطبيقي، حيث توصلت الدراسة إلى أنّ الارتباط بين متغير الدراسة باستخدام معامل الارتباط الخطي لبيرسون والعلاقة بين متغير الضرائب ومتغير الإيرادات العامة علاقة معنوية قوية وطردية ويدل ذلك كلّما اهتمت الدولة بتطبيق قواعد النظام الضريبي كلّما زادت الإيرادات العامة وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقليل عجز الموازنة العامة.

- وبجثت دراسة (Kirikkaleli&ozbeser,2023) العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات الضريبية، باستخدام بيانات من الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من الربع الثاني من عام 1960 إلى الربع الثالث من عام 2019. وفيما يتعلق بالارتباط بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية وهي فرضيات الضرائب والإنفاق، والإنفاق والضرائب وفقاً لفرضية الضرائب والإنفاق فإنّ النفقات الحكومية تقودها عائدات الضرائب حيث إنّ زيادة الضرائب من أجل تقليل عجز الموازنة سوف يؤدي إلى زيادة في النفقات الحكومية لأنّ السياسيين على استعداد لإنفاق كل مورد متاح وفقاً لمصالحهم السياسية لذلك هناك علاقة إيجابية تمتد من عائدات الضرائب الى الانفاق الحكومي، أما وفقاً لفرضية العلاقة بين النفقات الحكومية وإيرادات الضرائب (فرضية الإنفاق والضرائب) فإنّ النفقات الحكومية

تزداد كاستجابة لأحداث غير عادية مثل الحروب والكوارث الطبيعية، لذلك تزيد الحكومات الضرائب لتمويل النفقات المتزايدة وبالتالي فإنّ هناك علاقة سببية تمتد من النفقات الحكومية إلى عائدات الضرائب. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ الحكومة الأمريكية انفقت أولاً ثم فرضت الضرائب لتمويل عجز الموازنة خلال الفترة الزمنية المستخدمة في التحليل.

- وبمحت دراسة (Tagem, 2023) في تأثير المساعدات الخارجية والضرائب على الإنفاق الحكومي لـ 67 دولة نامية خلال الفترة (1980-2013) باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية الديناميكية غير المتجانسة.

وتوصّلت نتائج الدراسة إلى أنّ الضرائب على المدى القصير والطويل ترتبط بالنفقات ارتباطاً أقوى من المساعدات، وأسفرت نتائج الدراسة أيضاً عن أنّ التكاليف السياسية للمساعدات أعلى من تكاليف الضرائب مما يؤكّد أنّ الضرائب أهم من المساعدات للإنفاق العام.

- وتناولت دراسة (رحيل، وحامد، 2023) قياس دور الضرائب في تمويل الخزنة العامة في ليبيا خلال الفترة 1980-2022. واستخدمت الدراسة اختبارات السكون والتكامل المشترك من أجل تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً. حيث توصّلت إلى أنّ الإنفاق العام والإيرادات النفطية والضريبية كانت جميعها غير ساكنة في المستوى ولكنها كانت جميعاً ساكنة عند الفرق الأول وكذلك يوجد تكامل مشترك فيما بينها حسب اختبار انجل جرانجر. وبينت نتائج تقديرات المربعات الصغرى المعدلة كلياً أنّه توجد علاقة انحدار طردية بين الإنفاق العام والإيرادات النفطية بحوالي (0.98%)، بينما كانت عكسية بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية بحوالي (0.75%-). ومن هذه النتائج توصّلت الدراسة إلى أنّ الاقتصاد الليبي ليست لديه سياسة مالية فعّالة من جانب الضرائب من أجل مساهمة الضرائب في تمويل الإنفاق العام، حيث إنّ الدولة معتمدة على إيرادات النفط بدلاً من التركيز على حصيلة الضرائب.

- وحللت دراسة (Kirubaken, 2021) العلاقة بين الانفاق العام وإيرادات الضرائب الحربية في سريلانكا باستخدام بيانات السلاسل الرئيسية من 1990-2017 تمّ استخدام الإنفاق العام كمتغير تابع في النموذج بينما استخدمت الإيرادات الضريبية، والتضخم، والدين العام كمتغيرات مستقلة، وتمّ إجراء اختبار السببية لجرانجر لتحديد العلاقة

السببية بين الإنفاق العام والمتغيرات المستقلة المختارة حيث أكدت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام وإيرادات الضرائب وأنّ هناك سببية أحادية الاتجاه بين الإنفاق العام وإيرادات الضرائب.

- هدفت دراسة (Mokoena, 2020) إلى تحليل أثر العلاقة بين الضرائب والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1991 - 2018 في جنوب إفريقيا باستخدام اختبار التكامل المشترك حيث أظهرت النتائج أنّ هناك علاقة إيجابية ومهمة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأمد القصير والطويل وأسفرت نتائج الدراسة أيضاً عن أنّ الإيرادات الضريبية لها علاقة موجبة على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا وأوصت الدراسة صناع القرار في جنوب إفريقيا أن يولوا المزيد من الاهتمام لسياسات الضرائب والإنفاق الحكومي لجني المكاسب الناجمة عن النمو الاقتصادي.

- فحصت دراسة (Gurdal, 2020) العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول مجموعة السبع (G7)، (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) لبيانات سنوية من سنة 1980 إلى 2016. واستخدمت الدراسة نهجين مختلفين للسببية من أجل إجراء مقارنة وفقاً لنتائج اختبار السببية هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي ولكن السببية أحادية الاتجاه بين الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية. علاوة على ذلك لا توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية. من ناحية أخرى أسفرت نتائج السببية أنّ هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه قصيرة وطويلة المدى بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية، والعلاقة السببية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي. والنتيجة الرئيسة هي أنّ السياسات الضريبية التي سيتم تنفيذها على أساس الظروف الاقتصادية لدول مجموعة السبع هي أداة مالية قوية مع إمكانية خدمة الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها.

- وتناولت دراسة (Eniekezimene et al., 2019) اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية بمختلف أنواعها والرسوم على النفقات العامة بنيجيريا خلال الفترة 1994-2016، واستخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ لاختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر. وتوصلت الدراسة إلى أنّه توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه وتنقل من ضريبة

الأرباح البترولية وضريبة دخل الشركات إلى النفقات الحكومية، بينما هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه تنتقل من ضريبة الدخل الشخصي والنفقات الحكومية، وضريبة القيمة المضافة والنفقات الحكومية. كما استنتجت الدراسة إلى أنّ اتجاه الإنفاق الحكومي مستقل إلى حد كبير عن ضريبة أرباح رأس المال والرسوم الجمركية. ويرتبط ذلك بعدم كفاية الأموال المتراكمة في الإيرادات الضريبية من مصادر الرسوم واعتماد الإنفاق الحكومي إلى حد كبير على الموارد الطبيعية الوطنية (النفط الخام). وأوصت الدراسة بوجود إصلاح الرسوم الجمركية والضرائب لضمان التحويلات المناسبة وخطط التحصيل الضريبي.

- هدفت دراسة (الحاج ومحسن، 2017) إلى تحليل وقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الإيرادات بمكوناتها (النفطية، الجمركية، الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي، ورسم القيمة المضافة، وحجم النفقات العامة) في الجزائر خلال الفترة 1993-2015، وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي جداً بين حجم الإيرادات وحجم النفقات العامة كما خلّصت الدراسة إلى أنّ الإيرادات النفطية تُعدّ المورد الرئيس في تغطية النفقات العامة.

- أما دراسة (العواد وخشيف، 2017) فتناولت المشاكل التي تعاني منها الهيئة العامة للضرائب في تحصيل الإيرادات الضريبية الخاصة بأصحاب الأعمال والمهن التجارية بمحافظه كربلاء العراقية بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية، وعدم مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها معرفة الإيرادات الشهرية التي تحققها الأعمال والمهن التجارية في عينة الدراسة مما يساعد في تقدير حجم ونسبة ضريبة المبيعات التي يمكن فرضها على هذه السلع والخدمات المقدمة، كذلك يبيّن حجم الإيرادات الكبير التي تحققه هذه الأعمال فيما لو تمّ فرض ضريبة مبيعات لتمويل الموازنة العامة للدولة.

- وهدفت دراسة (Nazim Ullah, 2016) إلى التعرف على العلاقة النظرية بين الإيرادات والمصروفات في ماليزيا باستخدام الفرضيات الأربعة بالأدب الاقتصادي الخاصة بالعلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة. وتوصلت الدراسة إلى أنّه على الرغم من أنّ غالبية الإيرادات الحكومية تأتي من الضرائب المباشرة، إلّا أنّ الإنفاق الحكومي يتغير فقط بسبب التغير في الإيرادات الضريبية غير المباشرة والإيرادات غير الضريبية. ولذلك اقترحت الدراسة أنّ المستوى الأمثل للميزانية الحكومية هو الذي يتم فيه تغطية الإنفاق الحكومي

بالكامل من خلال مصادر الإيرادات الحكومية ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الإيرادات الضريبية أو خفض الإنفاق. واستندت الدراسة في تحليلها على البيانات التي تم جمعها من المصادر المنشورة مع التركيز على تأثير الإيرادات والإنفاق على التطوير المستمر للمليزيا.

– الدراسة (Ochomba, 2013) العلاقة السببية بين الإنفاق العام والإيرادات الضريبية في كينيا، واستخدمت الدراسة منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك وأنموذج الانحدار الذاتي مع فترات الإبطاء (ARDL) وأنموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبارات السببية لتحديد ما إذا كانت العلاقة أحادية الاتجاه أو ثنائية الاتجاه. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي، مما يدعم فرضية "التزامن المالي"، أي أنّ الحكومة تتخذ قرارات الإنفاق والإيرادات بشكل متزامن. وأشارت النتائج أيضًا إلى أنّ الانحراف عن معدل النمو طويل الأمد يتم تصحيحه بنسبة 73% في السنة التالية.

تشير الآثار السياسية لهذه النتائج إلى ضرورة أنّ تقوم الحكومة بزيادة الإيرادات وتقليل الإنفاق في الوقت نفسه لإدارة عجز الميزانية. كما أنّ زيادة الإنفاق الحكومي تحفز النشاط الاقتصادي، مما يزيد بدوره من الإيرادات الحكومية. ومع ذلك فإنّ العلاقة الثنائية الاتجاه تعقد جهود الحكومة في السيطرة على العجز، حيث إنّ خفض الإنفاق يؤدي أيضًا إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية.

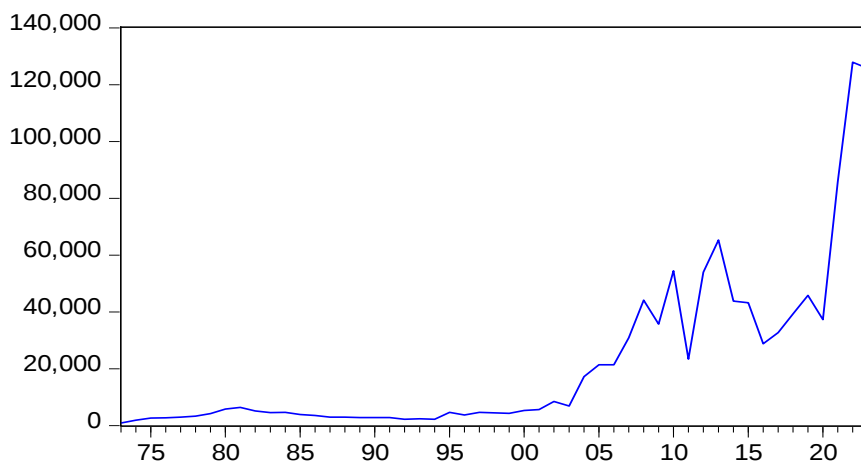
– وقامت دراسة (Sriyana, 2009) بوضع أنموذج للعلاقة بين الإيرادات الضريبية والنفقات الحكومية لإندونيسيا خلال الفترة 1970-2007. واستخدمت الدراسة اختبارات التكامل المشترك وأنموذج تصحيح الخطأ (VECM). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية والنفقات العامة، ولكن في الأجل القصير، واستنتجت الدراسة وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الضريبية للتحكم في الإنفاق العام. وتشير هذه النتيجة إلى أنّ عجز الميزانية يزداد باستمرار، مما يهدد الاستدامة المالية على المدى الطويل. ولذلك اقترحت الدراسة على الحكومة تنظيم إدارة أفضل لسياسات المالية العامة لدعم السياسة المالية للإنفاق الضريبي.

التحليل القياسي للدراسة:

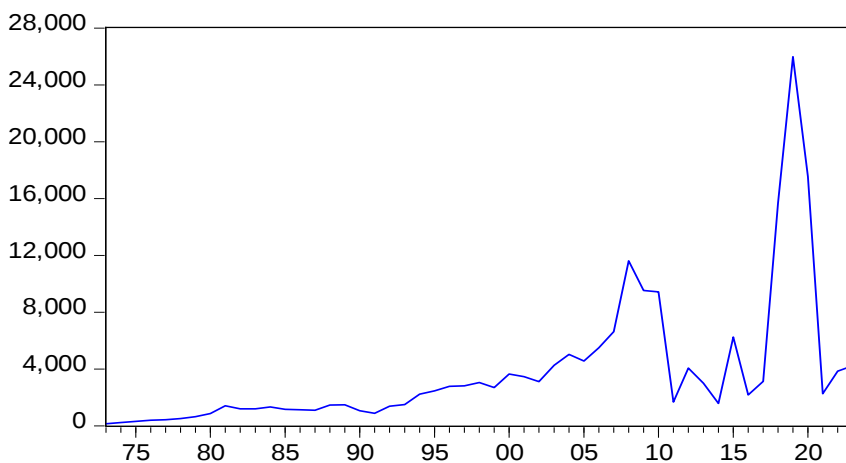
الرسم البياني للمتغيرات: يوضح الشكل البياني رقم (1) متغيري الدراسة حيث يلاحظ وجود تذبذبات حادة واتجاه عام في كل من متغيري الدراسة الإنفاق العام (G)، والإيرادات الضريبية (TAX). وعليه ينبغي التحقق من استقرار متغيري الدراسة بإجراء اختبارات جذر الوحدة.

الشكل (1) الرسم البياني لمتغيري الدراسة.

G



tax



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews10

اختبارات الاستقرار:

تُعدّ السلسلة الزمنية لمتغير ما مستقرة (ساكنة) إذا كانت خصائصها لا تتغير بمرور الزمن، مما يعني أنّ ميل المتغير يعود إلى متوسط قيمته ثم يتذبذب حول تلك القيمة، وتأتي أهمية افتراض سكون السلسلة الزمنية من أنّه إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة) فإنّه لا يمكن دراسة سلوكها إلّا خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار، وبالتالي تكون أقل أهمية إذا ما أريد الاستفادة منها في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل (جيجياري، 2018) ولذلك فإنّ من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبارات الآتي: (dickey - , Phillips-perron test)

fuller test حيث تقوم هذه الاختبارات على الفرضيات الآتية:

H_0 : يوجد جذر الوحدة (أي أنّ السلسلة الزمنية غير مستقرة).

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة (أي أنّ السلسلة الزمنية مستقرة).

ويتم إجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى أولاً بالصيغ الثلاث (حد ثابت، حد ثابت واتجاه، بدون حد ثابت واتجاه)، وإذا لم تستقر عند المستوى يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية، وهكذا إلى أنّ تستقر، ويتم رفض فرضية عدم القابلية بوجود مشكلة جذر الوحدة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لهذه الاختبارات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، والقيمة الاحتمالية Prob أقل من 0.05، وتتم إجراء اختبارات استقرار (السكون) لمتغيري الدراسة باستخدام اختباري ديكي فولر المور (ADF) واختبار فيليبس- بيرون (PP) للتعرف على درجة سكون متغيري الدراسة.

الجدول (1) نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيلبس بيرون (PP)

ADF	المتغير	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			القرار
		Prob*			Prob*			
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
	TAX	0.727296	1.570191-	3.290385	8.725039-	8.846571-	1.349316-	I(1) مستقر عند
	G	3.291533	0.910995	4.451426	7.182575-	5.492519-	6.960620-	I(1) مستقر عند
PP	المتغير	المستوى I(0)			الفرق الأول I(1)			القرار
		Prob*			Prob*			
		حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه	بدون	
	TAX	2.749579-	2.899637-	2.074447-	9.703930-	9.453978-	9.217560-	I(1) مستقر عند
	G	0.694538	0.849028-	1.421223	7.183688-	7.605504-	6.960846-	I(1) مستقر عند

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10

يشير الجدول رقم (1) إلى عدم استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الإيرادات الضريبية (TAX) باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليس بيرون (PP) عند المستوى $I(0)$ حيث القيمة المحسوبة بالحد الثابت، وبالحد الثابت واتجاه، وبدون كانت أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية أقل من 5%. بينما استقرت السلسلة عند الفرق الأول $I(1)$ حيث القيمة المحسوبة كانت أكبر من القيمة الجدولية بالحد الثابت، وبالحد الثابت واتجاه، وبدون.

كما يشير الجدول رقم (1) إلى عدم استقرار السلسلة الزمنية لمتغير الإنفاق العام (G) باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وفيليس بيرون (PP) عند المستوى $I(0)$ حيث القيمة المحسوبة بالحد الثابت، وبالحد الثابت واتجاه، وبدون، كانت أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية أقل من 5%. بينما استقرت عند الفرق الأول $I(1)$ حيث القيمة المحسوبة كانت أكبر من القيمة الجدولية بالحد الثابت، وبالحد الثابت واتجاه، وبدون. وبالتالي فإن النتيجة النهائية لاختبارات جذر الوحدة لمتغيري الدراسة كانت مستقرة عند الفرق الأول.

اختبار فترة الإبطاء المثلى: يوضح الجدول رقم (2) اختبار فترة الإبطاء المثلى حيث تم اختبار الفترة الثانية كفترة إبطاء مثلى، وطبقاً للمعايير الموضحة بالجدول.

الجدول (2) فترة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: DG DTAX Exogenous variables: C Date: 04/11/25 Time: 22:21 Sample: 1973 2023 Included observations: 48						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-985.5145	NA	2.54e+15	41.14644	41.22440	41.17590
1	-974.1975	21.21931	1.87e+15	40.84156	41.07546	40.92995
2	-961.6767	22.43299*	1.31e+15*	40.48653*	40.87636*	40.63385*
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

تقدير أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR):

أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) Vector Auto Regression، هو أنموذج متعدد المتغيرات يتم من خلاله شرح القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم السابقة للمتغير ذاته والمتغيرات الأخرى وعلى هذا الأساس سيتم اختبار الصدمات الاقتصادية أو ما يسمى دالة الاستجابة النبضية (الدفعية) (IRF) Impuls respons function، وذلك بافتراض صدمة أحدثها الإنفاق العام على نفسه وفي الإيرادات الضريبية، وصدمة أخرى أحدثتها الإيرادات الضريبية على نفسها وفي الإنفاق العام خلال الفترة الزمنية المختارة. حيث توضح (IRF) رد فعل المتغير المعتمد في نظام VAR على الصدمات التي تحدث في قيم الأخطاء، مثل U_t وفي المعادلات الموضحة بالأنموذج القياسي للدراسة، كما أنّ دالة رد الفعل النبضي (IRF) توضح أيضاً أثر مثل هذه الصدمات أو التغيرات عبر عدة فترات في المستقبل اختار الباحثون فترة عشر سنوات للتنبؤ بتأثير الصدمة ومعرفة السلوك الديناميكي للمتغيري الدراسة.

كما يرجع اختيار الباحثين لنظام (VAR) لتمثيل أنموذج الدراسة لعدد من الأسباب من أهمها عدم تقيد أنموذج (VAR) بالنظرية الاقتصادية حيث لا يهم ما إذا كانت المتغيرات داخلية أو خارجية فكل المتغيرات في أنموذج (VAR) داخلية، كما أنّ تقدير الأنموذج في هذا النظام بسيط حيث يتم بطريقة المربعات الصغرى (OLS) العادية، إضافة إلى أنّ التنبؤ في أنموذج (VAR) يُعدّ الأفضل من مثيله الذي يمكن استخلاصه من نماذج معادلات آنية أكثر تعقيداً. (جيجارتي، 2015).

يوضح الجدول رقم (3) الشكل العام لنموذج متجه الانحدار الذاتي كما يتضح من مخرجات التقدير للأنموذج فإنّ الإنفاق العام عند فترة إبطاء بسنة واحدة $DG(-1)$ لا يؤثر في نفسه DG ، ولكن يؤثر في الإيرادات الضريبية وبالعلاقة عكسية $DTAX$ ، حيث قيمة المعنوية كانت عند $[-3.10466]$ أي أقل من 0.05. وكما تشير النتائج فإنّه إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بمقدار 1% انخفضت قيمة الإيرادات الضريبية بمقدار 14%.

كما يتضح من نتائج التقدير أنّ الإنفاق الحكومي بفترة إبطاء سنتين $DG(-2)$ لا يؤثر في نفسه، ولا يؤثر في الإيرادات الضريبية حيث قيمة المعنوية في كلتا الحالتين كانت أكبر من 0.05.

أسفرت النتائج كذلك عن أنّ متغير الإيرادات الضريبية عند فترة إبطاء واحدة (1-) DTAX له أثر معنوي وسالب على الإنفاق الحكومي DG وله أثر معنوي وموجب على نفسه. كما أسفرت النتائج عن أنّ الإيرادات الضريبية بفترة الإبطاء الثانية لا يؤثر في الإنفاق الحكومي ولكن له أثر معنوي سالب على نفسه.

الجدول (3) أنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)

Vector Autoregression Estimates		
Date: 04/11/25 Time: 22:21		
Sample (adjusted): 1976 2023		
Included observations: 48 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
	DG	DTAX
DG(-1)	0.058897	-0.145816
	(0.15117)	(0.04697)
	[0.38960]	[-3.10466]
DG(-2)	-0.048373	-0.014585
	(0.13661)	(0.04244)
	[-0.35411]	[-0.34366]
DTAX(-1)	-2.008588	0.262279
	(0.40004)	(0.12428)
	[-5.02097]	[2.11031]
DTAX(-2)	0.554837	-0.734652
	(0.49595)	(0.15408)
	[1.11875]	[-4.76797]
C	2621.673	502.7499
	(1588.80)	(493.607)
	[1.65010]	[1.01852]
R-squared	0.371540	0.361730
Adj. R-squared	0.313079	0.302356
Sum sq. resids	4.73E+09	4.57E+08
S.E. equation	10488.10	3258.443
F-statistic	6.355312	6.092394
Log likelihood	-509.8528	-453.7413
Akaike AIC	21.45220	19.11422
Schwarz SC	21.64712	19.30914
Mean dependent	2563.965	81.68958
S.D. dependent	12654.45	3901.154
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.08E+15
Determinant resid covariance		8.65E+14
Log likelihood		-961.6767
Akaike information criterion		40.48653
Schwarz criterion		40.87636
Number of coefficients		10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

تشخيص الأنموذج المقدر:

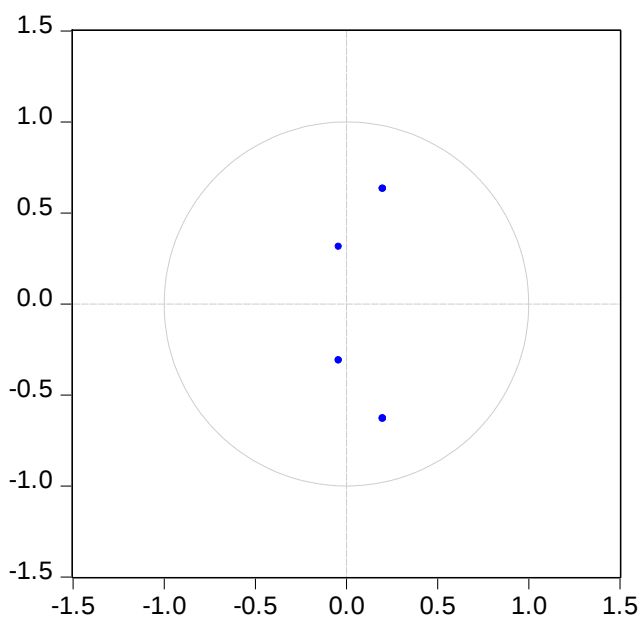
لتشخيص الأنموذج المقدر واختبار مدى صلاحيته لإجراء اختبارات دالة الاستجابة
النبضية وتحزمة مكونات التباين أجرت الدراسة اختبارات التشخيص الآتية:

الاستقرار الهيكلي للأنموذج:

من اختبار الجذور الأحادية المبينة بالشكل رقم (2) أدناه يتضح أنّ الأنموذج مستقر
حيث مقلوب الجذور الأحادية جميعها تقع داخل دائرة الوحدة وبالتالي جميع قيم الجذور
كانت أقل من الواحد صحيح أي أنّ الأنموذج مستقر هيكلياً.

الشكل (2) اختبار الجذور الأحادية.

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



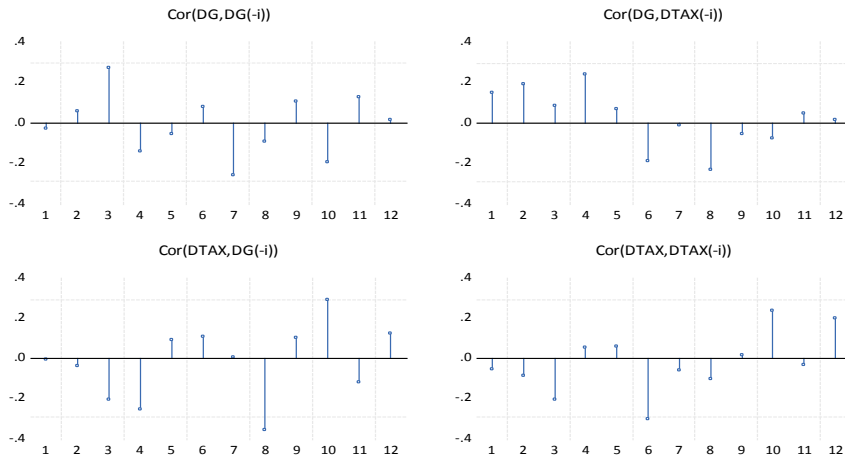
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

اختبار الارتباط الذاتي:

تمّ إجراء اختبار Correlogram Specification للكشف عن وجود
مشكلة الارتباط الذاتي، ويتضح من الشكل البياني رقم (3) أنّ معظم البواقي تقع داخل
الحدود المخرجة.

الشكل (3) اختبار الارتباط الذاتي.

Autocorrelations with Approximate 2 Std.Err. Bounds



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

اختيار السببية لجوانجر:

يوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار السببية لجرانجر، وكما يتبيّن من النتائج فإنّه توجد علاقة سببية في الاتجاهين حيث هناك علاقة سببية تتجه من الإيرادات الضريبية (TAX) إلى الإنفاق العام (G)، كما أنّ هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام إلى الإيرادات الضريبية؛ أي أنّ العلاقة السببية بين متغيريّ الدراسة ثنائية الاتجاه. وبالتالي فإنّ الإيرادات الضريبية تؤثر في الإنفاق العام في ليبيا والعكس صحيح، حيث الإنفاق العام يؤثر في الإيرادات الضريبية حسب ما أسفرت عنه نتائج اختبار السببية.

الجدول (4) اختبار السببية لجوانجر

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Date: 05/02/25 Time: 08:07			
Sample: 1985 2035			
Included observations: 48			
Dependent variable: DG			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
DTAX	25.23541	2	0.0000
All	25.23541	2	0.0000
Dependent variable: DTAX			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
DG	9.689348	2	0.0000
All	9.6893483	2	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

دوال الاستجابة النبضية (الدفعية) (IIRF):

تقيس دوال الاستجابة النبضية Impulse Response Function (IRF) أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير ما داخل أنموذج VAR بمقدار انحراف معياري واحد في الأجلين القصير والطويل للمتغيرات الداخلية لهذا الأنموذج (اليامنة، 2016). حيث توضح هذه الدوال تأثير حدوث دفعة أو صدمة في الأنموذج ومعرفة تأثير هذه الصدمة على المتغير/المتغيرات الأخرى موضوع الدراسة خلال فترة زمنية تمّ تحديدها من قبل الباحثين بعشرة سنوات. وفيما يلي دوال الاستجابة لمتغيري الدراسة عند حدوث صدمة عشوائية أي مفاجئة وغير متوقعة.

ويوضح الشكل رقم (4) استجابة وردة الفعل لمتغير الإنفاق العام (G) عند تعرضه لصدمة عشوائية بانحراف معياري واحد Response of DG to DG حيث يبدأ التأثير في الظهور عند السنة الأولى بمقدار موجب ثم ينحدر التأثير عند السنة الثانية وبشكل أقل ويرتفع عند منتصف السنة الثانية ويستمر في الارتفاع إلى غاية منتصف السنة الرابعة ليبدأ بالانخفاض البطيء إلى غاية السنة السابعة ثم يتلاشى؛ أي أنّ تأثير الصدمة سيكون في الأجل القصير والمتوسط.

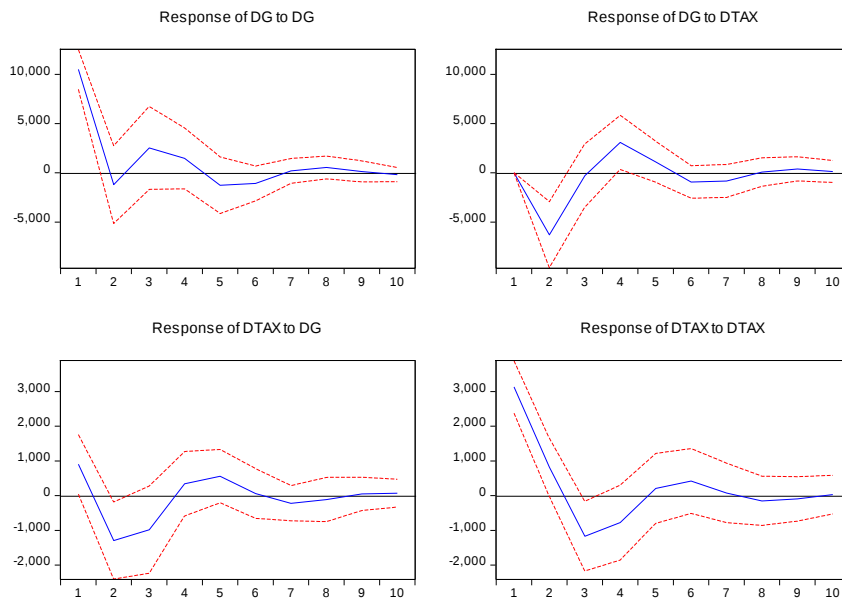
كما يوضح الشكل استجابة متغير الإنفاق العام (G) عند تعرض الإيرادات الضريبية (TAX) لصدمة عشوائية بانحراف معياري واحد Response of DG to DTAX فردة الفعل هنا تكون بعد السنة الأولى حيث وكما مبين بالشكل يكون تأثير الصدمة من السنة الثانية وبأثر سلبي وحتى نهاية السنة الثالثة ثم يبدأ التأثير موجب حتى منتصف السنة الخامسة وبعدها يعود التأثير سالب حتى منتصف السنة السابعة حينها تبدأ الآثار الانتشارية للصدمة بالتلاشي أي أنّ أثر الصدمة يكون في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ويوضح الشكل رقم (4) أيضاً مدى استجابة متغير الإيرادات الضريبية (TAX) لصدمة عشوائية بانحراف معياري واحد تعرض لها الإنفاق العام. حيث يبيّن الشكل أنّ تأثير الصدمة سيكون موجب في السنة الأولى ثم ينحدر إلى التأثير السالب حتى منتصف السنة الثالثة ليبدأ الأثر موجب إلى غاية السنة السادسة وبعدها يبدأ أثر الصدمة في التلاشي تدريجياً؛ أي أنّ أثر الصدمة يكون في الأجل القصير والمتوسط.

يشير الشكل البياني كذلك إلى استجابة متغير الإيرادات الضريبية (TAX) لصدمة عشوائية تعرض لها حيث يظهر تأثير الصدمة عند السنة الأولى وبأثر موجب ولكن منحدر إلى السالب حيث يستمر الأثر السالب من منتصف السنة الثانية حتى منتصف السنة الرابعة ليبدأ بعدها الأثر في الاتجاه الموجب حتى السنة السابعة وبعدها يبدأ الأثر في التلاشي بالتدرج عند السنة الثامنة والتاسعة.

الشكل (4) دوال الاستجابة النبضية

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

تجزئة مكونات التباين: في هذا النوع من الاختبارات يتم قياس تأثير الصدمات على متغيرات النموذج عبر الزمن، وذلك عن طريق قياس إسهام الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما. (الحوشان، 2008).

ويوضح الجدول رقم (5) أنه عند حدوث صدمة في متغير النفقات العام (DG) سيذهب أثر الصدمة بالكامل في السنة الأولى إلى نفس المتغير بنسبة 100%، وفي السنة الثانية ينخفض أثر هذه الصدمة على الإنفاق العام ليكون عند 73.80% والباقي يذهب إلى النفقات العامة التي ستأثر جراء ذلك بنسبة 26.19%.

وعند السنة الثالثة يرتفع أثر الصدمة على الإنفاق العام بنسبة طفيفة بنحو 74.82%، وينخفض في مقابل ذلك نسبة الإيرادات الضريبية ليكون عند 25.17%. عند السنة الرابعة وحتى السنة العاشرة تنخفض أثر الصدمة في متغير الإنفاق العام إلى نحو 70.92% وحتى 70.24% وباقي الأثر يظهر في الإيرادات الضريبية بنسبة 29.07% وحتى 29.75%.

ويلاحظ من نتائج الجدول أنّ نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في امتصاص الصدمة كان أكبر من نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية.

كما يلاحظ أنّ تأثير الصدمة في الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية يكون إلى غاية السنة الرابعة أي في الأجل المتوسط ليتسم بعدها الأثر بالثبات تقريباً في الأجل الطويل. كما يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار تجزئة التباين لمتغير الدراسة الإيرادات الضريبية (DTAX).

وكما يتبين من الجدول فإنّ أثر الصدمة في متغير الإيرادات الضريبية خلال السنة الأولى سيذهب بنسبة 92.32% في الإيرادات الضريبية نفسها، والباقي بنسبة 7.67% سيكون في الإنفاق العام.

خلال السنة الثانية ينخفض أثر الصدمة في متغير الإيرادات الضريبية ليصل إلى نسبة 80.82%، والباقي يكون في الإنفاق العام بنسبة 19.17%.

وخلال السنة الثالثة والرابعة يستمر أثر الصدمة في الإيرادات الضريبية بالانخفاض ويصل إلى نسبة 77.72% في مقابل مساهمة الإنفاق العام في أثر الصدمة بنسبة 22.27%.

وعند السنة الخامسة وحتى السنة العاشرة يستقر تأثير الصدمة على متغير الإيرادات الضريبية بنسبة 76.52% في مقابل 23.71% للإنفاق العام.

الجدول (5) نتائج اختبار تجزئة مكونات التباين

Variance Decomposition of DG: ¹			
Period	S.E.	DG	DTAX
1	10488.10	100.0000 (0.00000)	0.000000 (0.00000)
2	12287.25	73.80630 (9.97267)	26.19370 (9.97267)
3	12546.05	74.82507 (9.55622)	25.17493 (9.55622)
4	13002.81	70.92023 (9.78592)	29.07977 (9.78592)
5	13111.33	70.68607 (9.73929)	29.31393 (9.73929)
6	13188.92	70.52979 (9.68327)	29.47021 (9.68327)
7	13216.61	70.25518 (9.71348)	29.74482 (9.71348)
8	13227.79	70.30235 (9.69627)	29.69765 (9.69627)
9	13234.24	70.24315 (9.70410)	29.75685 (9.70410)
10	13236.11	70.24250 (9.70506)	29.75750 (9.70506)
Variance Decomposition of DTAX:			
Period	S.E.	DG	DTAX
1	3258.443	7.678197 (7.34946)	92.32180 (7.34946)
2	3600.327	19.17735 (10.2938)	80.82265 (10.2938)
3	3910.007	22.55360 (10.9770)	77.44640 (10.9770)
4	4001.060	22.27095 (11.2305)	77.72905 (11.2305)
5	4045.529	23.70621 (11.4760)	76.29379 (11.4760)
6	4067.551	23.47138 (11.4520)	76.52862 (11.4520)
7	4074.237	23.68674 (11.5078)	76.31326 (11.5078)
8	4078.646	23.71254 (11.5135)	76.28746 (11.5135)
9	4080.068	23.71152 (11.5090)	76.28848 (11.5090)
10	4080.768	23.73281 (11.5290)	76.26719 (11.5290)
Cholesky Ordering: DG DTAX			
Standard Errors: Monte Carlo (100 repetitions)			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج EViews10.

النتائج والتوصيات:

توصّلت الدراسة إلى عدة نتائج وهي:

- 1- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإيرادات الضريبية والإنفاق العام في ليبيا حيث كل منهما يؤثر في الآخر.
 - 2- حدوث صدمة عشوائية في الإيرادات الضريبية سيكون لها تأثير سالب في الأجل القصير والمتوسط على الإنفاق العام.
 - 3- حدوث صدمة عشوائية في الإنفاق العام سيكون لها أثر سالب في الإيرادات الضريبية في الأجل القصير والمتوسط.
 - 4- الصدمات العشوائية في الإنفاق العام ستذهب كلها إلى الإنفاق العام نفسه خلال السنة الأولى وبنسبة 100% ويستمر أثر الصدمة القوي حتى السنة الثالثة ثم يستقر وبنسبة 70.24 ما بين السنة الرابعة وحتى العاشرة أي في الأجل المتوسط والطويل.
 - 5- الصدمات العشوائية في الإيرادات الضريبية ستكون النسبة الأكبر للإيرادات الضريبية نفسها مع مساهمة الإنفاق العام بنسبة أقل بكثير ويستمر التأثير نتيجة لحدوث صدمة عشوائية في الأجل المتوسط مع الانخفاض في نسبة الأثر إلى غاية السنة الخامسة حيث تستقر نسبة مساهمة الأثر بنحو 76.52% للإيرادات الضريبية و 23.71% للإنفاق العام.
- وبناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بضرورة إصلاح النظام الضريبي في ليبيا، وتوسيع القاعدة الضريبية بما يحقق إيرادات إضافية تسهم في تمويل الإنفاق العام، وتسد العجز بالميزانية العامة وذلك بدعم وتحفيز القطاع الخاص.

المصادر والمراجع:

- الحاج، خليفة، ومحسن، تراري مجاوي. (2017). تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية (دراسة قياسية للفترة 1993-2015). مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد الثالث. العدد: 04.
- الحوشان، حمد بن محمد. (2008). ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية: تحليل متجه الانحدار الذاتي. جامعة الملك سعود.
- رحيل، محمد مفتاح الشيخ، وحامد، عبد الحميد أحمد. (2023). دور الضرائب في تمويل الخزنة العامة في ليبيا (1980-2022). مجلة السائل العلمية. العدد 33.
- سليمان، محمد إمام محمد، وعبد الرزاق، محمود حامد محمود، والصغير، كريمة محمد. (2024). الأثر الضريبي لتقليل عجز الموازنة العامة لمصر والسودان. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8. العدد (2). معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل. جمهورية مصر العربية.
- العواد، أسعد محمد علي وهاب، وخشيف، عبد الأمير صبار. (2017). دور ضريبة المبيعات في تمويل الموازنة العامة للدولة: بحث استطلاعي لواقع أصحاب الأعمال والمهن في محافظة كربلاء. المجلة العراقية للعلوم الإدارية. المجلد 13، العدد 54.
- اليامنة، الداوي. (2016). أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر) للفترة 1990-2014. جامعة قاصدي. مرباح. ورقة.

- Kirikkaleli,D.,&ozbeser,B.(2023).Government Expenditures and lax Revenues in the united States of America.Journal of public Economic, 13(1),123-145 .https:// doi.org/10.1177/21582440231161265
- Tagem,A,M,E.(2023)The Dynamic Effects of Aid and Taxes on Government Spending.international tax and Public finance,30(12),1656-1687.
- Kirubaken,suresh,j (2021) .Nexus Between Government Expenditure and Government Tax Revenue in Sir Lanka Analyzing data from 1990 to2017.Journal of Economic. research,8(2),81-95.https://doi.org/10.4038/sljerv8i2.138.
- Mokoena,T.(2020).The Nexus Between taxation Government Expenditure and Economic Grotwth in South Africa.(1991-2018)[Masters thesis,University of South Africa].
- Gurdal, T., Aydin, M., & Inal, V. (2020). The relationship between tax revenue, government expenditure, and economic growth in G7 countries: new evidence from time and frequency domain approaches. Economic Change and Restructuring, vol(54),NO 305-337.
- Eniekezimene, E. D., Ifionu, E. P., & Nnamdi, I. S. (2019). Tax Revenues, Duties and Public Expenditure: Nigerian Evidence, Saudi Journal of Economics and Finance, 3(7); 264-282.

- Nazim,Ullah. (2016). The relationship of government revenue and government expenditure: A case study of Malaysia, International center for education in Islamic Finance, No 69123.
- Ochomba, Maranga,John .(2013). THE RELATIONSHIP BETWEEN GOVERNMENT SPENDING AND TAX REVENUE IN KENYA. University of Nairobi supervisor.